

ثالثاً: يدفع الطرف الثاني للطرف الأول الأتعاب مقابل قيام الطرف الأول بالوفاء بالتزاماته المذكورة في هذا العقد ويتم دفع هذه النسبة مقدماً ويحرر الطرف الأول سند استلام رسمي لصالح الطرف الثاني.

رابعاً: يدفع الطرف الثاني للطرف الأول ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٥% من إجمالي عوينة الطرف الأول المذكور نسبتها في البند الثالث.

خامساً: في حالة رجوع الطرف الثاني عن إبرام الصفقة لسبب يعود له ولا علاقة للطرف الأول فيه فإن العمولة التي دفعها الطرف الثاني للطرف الأول تكون من حق الطرف الأول وذلك لقيام الطرف الأول بالتزاماته، أما في حالة عدم إتمام الصفقة لسبب لا يعود للطرف الثاني مثل رجوع مالك العقار عن البيع أو ظهور عيوب في العقار أو عدم موافقة البنك أو أي سبب آخر ليس للطرف الثاني علاقة به فإنه في هذه الحالة يعيد الطرف الأول للطرف الثاني العمولة التي دفعها له فوراً.

سادساً: بعد إتمام الصفقة بموافقة مالك العقار على البيع وموافقة البنك أو الجهة التمويلية على صفة المراقبة ومن ثم بيع العقار على الطرف الثاني فإن مهمة الطرف الأول قد انتهت وتكون العلاقة بعد ذلك بين الطرف الثاني والبنك علاقة بائع بمشترى ويحكم العلاقة بينهما العقد الذي بين البنك والطرف الثاني.

سابعاً: تعتبر العنوانين التي في صدر هذا العقد هي العنوانين المعتمدة للمراسلات والإخطارات بين الطرفين.

ثامناً: في حال حدوث نزاع أو خلاف بين الطرفين لا سمح الله فيحل بالطرق الودية خلال خمسة عشر يوم، وفي حالة تعذره يحال النزاع إلى المحكمة المختصة بمدينة الرياض.

تاسعاً: حرر هذا العقد من نسختين أصليتين بيد كل طرف نسخه للعمل بموجبهما وقد تفاصم الطرفان على الوفاء بالعقد وحسن المعاملة وإعطاء كل ذي حق حقه.

والله الموفق،

الطرف الثاني

الطرف الأول

حمد حمد لبعون لقمر

لـ

بسم الله الرحمن الرحيم
سند لأمر

مكان الإصدار : الرياض

أتعهد بأن أدفع بموجب هذا السند لأمر لـ / إنجاز الأملك للعقارات مبلغاً وقدره

() خمسة وعشرون ألف ريال فقط لا غير

في تاريخ ٢٠٢١ / ٠٣ / ١٨ م

ولحامل هذه الورقة حق الرجوع بدون مصروفات أو احتجاج.

الاسم : حامد دخيل الله عوض المعصبي الغموي

السجل المدني : (١٠٥٠٥٣٦٧٢٩)

الجنسية : سعودي

العنوان : مكة

توقيع المدين :

